



Distr.
GENERAL

A/32/241
25 August 1977

UNBIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

البيادراج بند اضافي في جدول أعمال
الدورة الثانية والثلاثين

الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة غير المشروعة في الأراضي
العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية
والتشكيل الجغرافي والتركيب السكاني فيها مخالفة لآحكام
ميثاق الأمم المتحدة والتزامات إسرائيل الدولية طبقاً
لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة
وعرقلة المساعي المبدولة للتوصل الى سلام عادل ودائم
في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٧ وموجهة من نائب
رئيس وزراء ووزير خارجية مصر الى الأمين العام

أشرف بأن أرجو، طبقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي
في جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة بعنوان "الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة
غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة والتي تستهدف تغيير الطبيعة القانونية والتشكيل الجغرافي
والتركيب السكاني فيها مخالفة لآحكام ميثاق الأمم المتحدة والتزامات إسرائيل الدولية طبقاً لاتفاقية
جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقرارات الأمم المتحدة وعرقلة المساعي المبدولة للتوصل الى سلام
عادل ودائم في الشرق الأوسط".

والحكومة المصرية ان تطالب إدراج هذا البند الإضافي بالنظر الى ما يتسم به من طابع
الأهمية والفورية، ترجو أن تنظر فيه الجمعية العامة في جلساتها العامة على وجه السرعة وأن تعديه
الأسبقية اللازمة.

(توقيع) اسماعيل فهمي
نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية

مذكرة تفسيرية

١ - عمدت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا الى تصعيد سياستها المستهدفة تغيير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني والمركز القانوني للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وكان من مظاهر هذا التصعيد ما قامت به السلطات الاسرائيلية من اعلان الموافقة على قيام مستعمرات اضافية في الضفة الغربية لنهر الاردن هي حال أودميم بالقرب من أريحا وأوفرا بالقرب من رام الله وأيلون سورية على طريق نابلس وكذلك ما قامت به هذه السلطات من اعلان التصريح باقامة مستعمرات اخرى في الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي ثم قرار تطبيق القوانين واللوائح الاسرائيلية لتشمل مناطق عربية في الأراضي المحتلة .

٢ - وفي رأى الحكومة المصرية فان هذه الاجراءات تعتبر تصعيدا خطيرا لانتهاك اسرائيل لالتزاماتها الدولية وعدوانا على حقوق الشعب الفلسطيني واصرارا على وضع المزيد من العقبات في طريق السلام ونسفا للجهود الدولية المبذولة حاليا للتوصل الى تسوية سلمية عادلة ومن هنا فان هذه الاجراءات تمثل تحديا صارخا لارادة المجتمع الدولي وخرقا خطيرا لما تعارف عليه هذا المجتمع من قوانين ونظم ومبادئ .

٣ - ان الاجراءات الاسرائيلية المشار الى بعضها تشكل خرقا خطيرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحمي حقوق السيادة ووحدة الأراضي لكافة الدول وتقرر مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير عن طريق القوة وتقرر مبادئ تقرير المصير وحريات الشعوب وحقوقها .

٤ - كما أن هذه الاجراءات تمثل خرقا مباشرا لنصوص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب والتي تؤكد في مجموعها نصوصا وروحا أن الاحتلال وضع مؤقت يمنع دولة الاحتلال من اجراء أي تغييرات جذرية في ارضائه ولا يسمح مطلقا ودون أي شبهة في التصرف في الأراضي المحتلة وكذلك فان هذه الاجراءات تتعارض تماما وقرارات الامم المتحدة سواء في مجلس الامن او الجمعية العامة او غيرهما والتي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتعتبر ان كافة الاجراءات والممارسات التي تقوم بها اسرائيل في هذه الأراضي باطلة وغير مشروعة وتشكل عقبة في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

٥ - واذا كانت اسرائيل قد رفضت هذه القرارات كافة كما رفضت احترام نصوص اتفاقية جنيف الرابعة بل رفضت انطباقها اصلا بالرغم من انضمامها اليها وبالرغم من القرارات الدولية الجماعية بانطباقها وضرورة احترامها فان الامر اصبح الان من الخطورة بمكان وصار له انعكاسات مباشرة على الوضع الدولي وبصفة خاصة على الوضع في منطقة الشرق الاوسط .

٦ - ولا شك ان الدول الاعضاء في الجمعية العامة تقدر أن هذه الاجراءات الاسرائيلية ولا سيما في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها مساعي السلام تعد تطورا خطيرا يكشف عن نوايا اسرائيل بالنسبة للسلام تعويقا ورفضاً .

٧ - ولما كانت هذه الاجراءات تشكل تحديا صارخا وعرقلة أكيدة لارادة المجتمع الدولي وخطواته في التوصل الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط فان حكومة جمهورية مصر العربية تطلب مناقشة البند المعروض كبند اضافي عاجل لخطورة الحالة على السلام في المنطقة واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الشرعية الدولية وعلى فرص اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.
